

الباب الرابع: في الفكر والفن

تمهيد

ينبني هذا المحور على بابين:

الباب الأول في الفكر: ويرصد أهم مشاغل الإنسان المعاصر وقضاياها المتعلقة بالوجود والحياة والكون، مثل الديمocrاطية والعولمة والتكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة، إلى غير ذلك من قضايا العصر.

الباب الثاني في الفن: ويهتم بكل ما له صلة بالفن مثل الموسيقى والمسرح والسينما والعمارة وعلاقة الإنسان المعاصر بها.

في الديمocratie

نشأت الديمocratie في أثينا القديمة في القرن الخامس قبل الميلاد حيث اقتصرت على المجتمع الذكري فقط ومنع العبيد والنساء من المشاركة فيها، ثم تطورت في مسيرتها الطويلة وشذب منها ما يبخس حق الفقراء والنساء من المساهمة في الإدلاء برأيهم في الأمور المطروحة. وانتقلت من الديمocratie المباشرة إلى الديمocratie غير المباشرة لصعوبة جمع آلاف من الناس في مكان واحد لإبداء رأيهم في قضية ما، لذا تم العمل بالتمثيل النيلي واختيار من يُمثل آلاف الناس ليتحدث نيابة عنهم. ومنذ ذلك التاريخ والعالم لا يزال يلهث وراء تحقيق ديمocratie بما هي عدالة توزيع السلطة دون جدوى. إنه عالم يتقلب ولا يتغير.

ما الديمocratie:

- ليست الديمocratie مجرد مؤسسات واجراءات وانتخابات فقط، ولكنها أيضا مجموعة قيم واتجاهات تشجع الممارسة الديمocratie الفاعلة من جانب الحكم والحكومين، وتنطلق من مقدمات بديهية مثل: إقرار حقوق الإنسان واحترامها وإصدار التشريعات القانونية التي تحميها واقرار حرية الرأي والتعبير والتنظيم والتسامح السياسي والفكري والمساواة وحرية

الصحافة والسماح بالتجددية الحزبية والتداول السلمي على السلطة واحترام إرادة الأغلبية.
إن كل من كتبوا عن الديمقراطية اتفقوا على تعريف واحد يكاد يقترب من معناها الحرفي الذي يقر أن الديمقراطية هي حكم الشعب بالشعب وللشعب أي أن الشعب هو الذي يملك السلطة، والشعب هو الذي يختار الحاكم، وهذا من أجل فائدة الشعب.

وقد قال عنها الكاتب جون ديو في كتابه القيم الديمقراطي والدين: «الديمقراطية هي أن يمكن جميع أفراد الشعب من الإفصاح عن مطالبهم بكامل الحرية، وأن يناضلا سياسياً بالوسائل المشروعة للتداول على السلطة بواسطة انتخابات حرة ودورية».

- كما تقوم الديمقراطية على حرية الرأي والمعتقد، والتساوي أمام القانون لا فرق بين الحاكم والمحكوم، إضافة إلى الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

العالم الثالث والديمقراطية

إن أغلب دول العالم الثالث تشهد انفصلاً شديداً بين جهاز الدولة والمجتمع نتيجة للظروف التاريخية التي مرت بها هذا الجزء من العالم من جهة، وعدم سعي هذه الدول إلى توسيع المشاركة السياسية وإدخال الديمقراطية إلى مجتمعاتها من جهة أخرى، فأغلب هذه الدول إن لم تكن كلها وقعت تحت سيطرة نظام الحزب الواحد وما يعني ذلك من نقص هامش الحرية والمشاركة السياسية وتحول تلك الأنظمة الحاكمة إلى أنظمة دكتاتورية وتسلطية، بل إنها أحزاب بقى حاكمة منذ حصول هذه الدول على استقلالها السياسي وإلى يومنا هذا.

الحلول:

- ضرورة قيام النظام السياسي في هذه الدول على مجموعة من القواعد الأساسية المنظمة لعملية صنع القرار وبشكل دستوري.

- بما أن أساس النظرة الديمقراطية يعود إلى المبدأ القائل إن الشعب هو صاحب السيادة ومصدر الشرعية فإنه لابد من إعادة صياغة مصادر شرعية السلطة لجعل محلها الشرعية الديمقراطية الدستورية المستمدّة من إرادة الشعب، ومن التوافق الوطني العام، وهو ما يجسد التتويج الفعلي لبناء عملية التحول الديمقراطي، ويسمّم في استعادة النظم السياسية لشرعيتها وصدقيتها.

- وجملة القول إنّ الديمocrاطية سمة حضارية بارزة تتوّق لها شعوب العالم وتتطلّع إليها، وهي باب مفتوح لولوج مقومات الإنسانية من حرية وحقوق إنسان وحق تقرير المصير. إلا أنّ الديمocratie ليست هبة وعطاء يتكرّم بها من يمتلكها على من يفتقدّها ولا فرضية تفترضها قوّة كبرى على قوّة صغرى بالتهديد والوعيد أو بالسيطرة العسكريّة وقوّة السلاح. الديمocratie هي حالة تفاعل مجتمعي ذاتي وخيار منطقي لعملية تطور وارتقاء تمّرّ بها شعوب العالم وتتطلّع ضمن إرادات تلقائية تتفاعل مع حركة الزمن ومع متطلبات المرحلة.

في العولمة

هل من المجدى التبشير بالديمocratie العولمة كما هو متعارف عليها حالياً؟ أم ينبعى دمقرطة العولمة حفاظاً على مستقبل البشرية؟ وإذا كان الاحتمال الثاني هو الوارد؟ فما هو السبيل لتجاوز إكراهات العولمة؟
للإجابة على هذه التساؤلات يجدر بنا بادئ ذي بدء تحديد ماهية العولمة.

ماهية العولمة

- يذهب المفكّر العربي محمد عابد الجابري إلى أنها ترجمة للكلمة الفرنسية التي تعنى جعل «الشيء» على مستوى عالمي، أي نقله من المحدود والمراقب إلى اللامحدود الذي ينأى عن كل مراقبة، والمحدود هنا هو أساساً الدولة القومية التي تميّز بحدود جغرافية وبمراقبة صارمة على مستوى الجمارك مثل نقل البضائع والسلع إضافة إلى حماية ما يدخلها من أي خطر أو تدخل خارجي، سواء تعلق الأمر بالاقتصاد أو بالسياسة أو بالثقافة. أما اللامحدود فالقصد به «العالم» أي الكورة الأرضية، فالعولمة إذن تتضمّن معنى إلغاء حدود الدولة القومية في المجال الاقتصادي وترك الأمور تتحرّك في هذا المجال عبر العالم وداخل فضاء يشمل الكورة الأرضية جميعها.

- أما المؤسسات المالية كالمنظمة العالمية للتجارة أو صندوق النقد الدولي فإنّهما ينظران للعولمة باعتبارها ترابطاً في صالح الاقتصاد للدول اعتماداً على بعضها البعض من أجل توسيع تبادل البضائع والخدمات وتشييظ الحركة الدوليّة لرؤوس الأموال وكذلك نتيجة لتسريع انتشار التقنيات الحديثة في ما بينها.

- ليس العولمة إذن نظاماً اقتصادياً فقط بل منظومة كاملة ومتكمّلة يحضر فيها الجانبان

السياسي والاجتماعي، ولعل العدوان على العراق يترجم مرحلة متقدمة في مسلسل العولمة، إلا وهي عسكرة العولمة، فبعدما تم التمهيد للعولمة اقتصادياً واجتماعياً هاهي الولايات المتحدة تخطو خطوة جديدة في نظام العولمة.

- إن العولمة في جوهرها مسلسل يهدف إلى توحيد العالم في كافة الميادين فيبدو كحتمية قائمة على التطورات العلمية والتكنولوجية المتلاحقة التي شهدت دفعة نوعية وتحولات جذرية في نهاية القرن الأخير.

مخاطر العولمة

- إن القضية الأهم للعالم المعاصر تكمن في هيمنة أمريكا على العولمة، فالخطر المباشر ليس في العولمة في حد ذاتها وإنما في محاولة تماهي الولايات المتحدة الأمريكية مع العولمة. لذا لابد للمجتمع الإنساني أن يخطو خطوات حثيثة لمواجهة تحديات العولمة.

بدائل العولمة

1/ السعي من أجل جعل العولمة ذات طابع ديمقراطي كي تضمن الحق في الاختلاف بل تدبير شروط هذا الاختلاف من خلال السماح بوجود أنظمة متعددة أي وجود نظام رأسمالي ونظام اشتراكي ونظام إسلامي وأخر وطني بشكل عام، وهذا الأمر لن يتحقق إلا باستمرارية الدولة القومية كمنع لحكم القانون على اعتبار أن وجودها يشكل شرطاً جوهرياً مسبقاً للضبط من خلال القانون الدولي، كما أنها بوصفها سلطة عوممية نافذة ضرورية لبقاء المجتمعات القومية التعددية.

2/ إتاحة فرصة أكبر للشعوب في كيفية اختيار طريقها للتنمية.

3/ تقوية دور المجتمع المدني، فهو لم يعد اليوم مطلباً شعبياً بل خياراً استراتيجياً من شأنه أن يتحول إلى صمام أمان يقي نظام العولمة نفسها من أي تعسفات قد تحدثها للبشرية فيمسي بمثابة الضمير الذي يكبح جماح متطرفي العولمة، فالحرص على توعية أشكال تنظيم المجتمع المدني والانتقال من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية تحوله إلى قوة اقتراحية وآلية أساسية للتحسيس والتنفيذ والتعبئة إلى جانب جعل الفرد الأساس المحوري لأي تنمية مستدامة.

4/ جعل الفرد محور أي تنمية مستدامة لأن ذلك من شأنه أن يلطف من عواقب العولمة.

5/ إن النمو الاقتصادي الذي يحفزه العلم والثقافة ويمدّنه بالقوة الدافعة يستلزم نظاماً تعليماً متقدماً.

6/ إن إرث العالم إلى رشدِه يتطلب تدخلاً سريعاً للنخب السياسية والنقابية والفكرية، ذلك أن هذه النخب هي التي رفعت شعار النضال من أجل إقرار الحقوق السياسية في القرن الثامن عشر ومهدت للثورة الفرنسية سنة 1789 وذلك بغية استعادة أولوية السياسة على الاقتصاد.

تكنولوجيا الإعلام في زمن العولمة

- اتّخذت العولمة التي يعيشها العالم في الوقت الراهن من التكنولوجيا أهم الأدوات المنفذة لها ومن ضمن التكنولوجيا بشكل عام تكنولوجيا الإعلام.

- زاد الأمر رسوحاً وتوسعاً في زمن العولمة التي اكتسحت دول الجنوب ووصل الأمر في كثير من الأحيان إلى أن إحدى الشركات الإعلامية يزيد رأس مالها عن الناتج القومي لكثير من الدول المختلفة التي تعيش في عالم الجنوب.

- تشهد الساحة الإعلامية الدولية اختلالاً واسعاً وهائلاً بين دول الشمال ودول الجنوب، إذ تشير الإحصائيات إلى أن 97% من الأجهزة المرئية موجود في دول الشمال، فضلاً عن 87% من الأجهزة المسروقة من مجموع ما تملكه دول العالم. وإن دول الشمال هي المصدر الأساس لأكثر من 90% من مصادر الأخبار.

- تطبق هذه الحقائق على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) فقد أصبحت لغات هذه الدول لاسيما اللغة الإنكليزية هي المهيمن الكامل على اللغات المستخدمة في مجال الإنترنت. ذلك أن معطيات 88% من الإنترنت تبث باللغة الإنكليزية مقابل 9% بالألمانية و2% بالفرنسية فيما يوزع 1% على بقية لغات العالم. ويتركز 60% من مجموع شبكة الإنترنت في العالم في الولايات المتحدة و 26% في دول أوروبا فيما تضم بقية دول العالم 14% فقط.

الأمر الذي يوضح لنا بجلاء مدى الهيمنة الكاملة والواسعة جداً لوسائل إعلام دول الشمال ومدى الاختلال الكبير الذي تعانيه إذا ما قورنت بوسائل الإعلام في دول الجنوب.

- أصبحت وسائل الإعلام بتكنولوجياتها المتقدمة إحدى أهم الوسائل لترويج مفهوم العولمة ونشره وترسيخه بين شعوب العالم فأصبحت الصناعات الإعلامية أدوات مهمة وإستراتيجية في تعميق مفهوم العولمة بين فئات الرأي العام العالمي.

- باتت التكنولوجيا بأنواعها المختلفة المستخدمة في العمل الإعلامي أداة مهمة من أدوات الغزو

الثقافية لشعوب دول الجنوب المختلفة ذلك أن ثقافات هذه الدول أصبحت عرضة للاكتساح الثقافية والهيمنة الثقافية من قبل دول الشمال وذلك بفضل المد الهائل من البرامج والمواد الإعلامية المسروقة لدول الجنوب والتي في غالبيتها تؤكد سيادة الحضارة والثقافة الغربية وتقلل من أهمية ثقافات دول الجنوب في عالم لا تتصمد فيه إلا الدول القوية.

- وجملة القول إنّ وسائل الإعلام لها تأثير كبير على عقول الناس وقدرة على تشويه الحقائق أو إخفائها بما يخدم مصالح القائمين عليها و الحرب الخليج والحرب على يوغسلافيا كانت بداية الحروب الإعلامية والنفسية التي مارستها وسائل الإعلام.

- لقد اتضح في العقد الأخير من القرن العشرين أنه لا يكفي أن تنتصر في ساحة المعركة بل عليك أن تربحها على شاشات التلفزة لأن الحروب أصبحت مسرحية تدخل كل منزل وال الحرب الإعلامية مسرحية خطيرة تؤثر في مصير الشعوب والدول. والعقد الأخير من القرن العشرين كان عقد اليقظة الإعلامية، إذ كانت وسائل الإعلام المحرك الأساسي لمشاعر الغالبية الساحقة من المجتمعات البشرية.

المياه ومسألة الأمان القومي العربي

إن المكانة والأولوية التي يحظى بها موضوع المياه الآن في العالم ليست نابعة من فراغ إذ يبدو أن هذه المادة قد قدر الله لها في الأزل أن تكون علة الحياة على كوكب الأرض وإكسيرها وقد تسبب في إفقارها إما بالشح أو من خلال حروب مدمرة قد تسبب فيها.

قيل قديماً «إن الماء أرخص موجود وأعز مفقود». غير أن الإنسان لم يمعن في معنى هذه المقوله ولم يستخلص منها العبر الكافية ولذا فقد كانت الثروة المائية في الأرض عرضة للإهدار إضافة إلى ما تسبب لها من شح نتيجة للأحوال المناخية التي عرفتها الكرة الأرضية خاصة في المائة سنة الأخيرة، حيث تسببت موجات الجفاف والقطنط التي ضربت أطراف الكرة الأرضية شرقاً وغرباً وجنوباً في نضوب الكثير من مصادر المياه كالأنهار والبحيرات والوديان والشلالات التي عرفت لقرون طويلة كمصدر للمياه ومنبع للحياة في أصقاع كثيرة من الأرض. وكنتيجة لهذا، أصبح عدد من الدول يقدر الآن بـ 22 دولة تحت خط الفقر في المصادر المائية، ومن المرجح أن يصل إلى هذا العدد 66 دولة بحلول سنة 2024.

ومنذ أن أصبحت الثروة المائية العالمية مهددة بالتناقص، فإن بؤراً للنزاع حولها قد فتحت في آسيا وإفريقيا، خاصة حول منابع الأنهر والبحيرات. ولعل أصدق شهود على ما قلناه هو ما

وقد لوحظ في العقود الأخيرة أن بعض الدول التي توجد منابع المياه في أراضيها قد اتخذت من ذلك وسيلة للضغط والابتزاز السياسي للدول الممر أو المطلة على هذه الأنهر والبحيرات، وذلك بارادة منها أو بإيعاز من قوى خارجية تسعى بدورها إلى الضغط على الدول المتضررة في إطار مساومات سياسية حول سياسات وموافق من قضايا سياسية معينة. كما أن جانب الجشع والاحتكار قد أغوى بعض الدول بإقامة السدود أو حتى بمحاولة تحويل مجرى الأنهار والبحيرات من أجل منفعة اقتصادية خاصة على حساب الدول المنتفعة الأخرى.

كل هذا قد يؤدي إذا ما استفحلاً، إلى نشوب نزاعات مسلحة بل وحروب مدمرة. وعليه، فعلى الدول المعنية أن تتوصل إلى تفاهمات ومواثيق قانونية تكون فيصلًا بينها للحيلولة دون استفحال هذه النزاعات وذلك للوقوف أيضًا دون جمود السياسات والأطماع التي قد تتسبب في إشعال فتيل النزاع حول مسألة المياه المشتركة. وإذا كان هذا وجه من وجوه مشاكل المياه، فإن مشكلة شحها أو ندرتها أصلًا لدى بعض الدول قد يعرضها إلى أن تصبح عرضة للمساومة والابتزاز الاقتصادي السياسي من طرف دول أخرى، كما هو الحال بالنسبة إلى الأردن ودول الخليج العربي، الأمر الذي قد يدفع بها هي الأخرى إلى الدخول في نزاع مع الدول المزودة. وهكذا، فإنه لا يخفى على القارئ أن بؤر مشاكل المياه توجد أغلبها في المنطقة العربية أو على مشارفها. وعليه، فعلى العرب أن يبذلوا جهوداً مضاعفة من أجل السيطرة على مسألة المياه والحيلولة دون تفاقمها لتصبح المهدد الرئيس للأمن القومي العربي. ولذا، على العرب أن ينظروا من الآن إلى مسألة المياه كمسألة محورية في الأمن القومي العربي، وأن يضعوا لأجل ذلك السياسات الاستراتيجية الالزمة للتعامل معها كمسألة بالغة الأهمية.

ونظن أنه ينبغي النظر إلى مسألة المياه بنفس النظرة المعطاة لمسألة الطاقة وأن يستثمروا في

جوانب صيانة الثروة المائية العربية وإثرائها، بل وأن يفكروا في وضع خطط للتكافل العربي في مجال المياه على نحو يستدعي مد الأنابيب والمجاري المائية في الدول صاحبة الثروة المائية إلى الدول المحتاجة. ولو استدعا ذلك سنّ سياسات مقايسة اقتصادية بين الماء وبعض المواد الأخرى كالنفط والمواد الفلاحية والصناعية.

كما أن على العرب أن يتعاونوا في حماية التغير المائي العربي المهددة من طرف الدول المؤثرة استراتيجية في حجم الثروة المائية العربية ومستواها..

قد يأتي يوم يجد العرب فيه أنفسهم في مستوى الافتقار المائي وعرضة للابتزاز السياسي والاقتصادي بفعل موضوع المياه، وقد لاحظنا كما ذكرنا آنفاً يوادر هذا الابتزاز من طرف بعض الدول المؤثرة في مجاري بعض المصادر المائية العربية.

ولذا، فإن العقلية العربية في تعاملها مع موضوع المياه، ما زالت في المستوى العفواني والتلقائي البعيد عن أي مقاربة استراتيجية مسؤولة، ولا فكيف يمكن للمرء أن يستوعب أن بعض الدول العربية تعاني من شح المياه في الوقت الذي يوجد البعض الآخر في مصب الأنهار الفياضة؟... على العرب إذن أن يستيقنوا من غفلتهم بخصوص مسألة المياه، بل وبخصوص كافة القضايا المؤثرة استراتيجية في وجودهم الحضاري، وبقائهم كامة وجنس.

المسرح

يمر المسرح العربي، منذ سنوات طويلة، بحالة من الضياع والتخبّط وفقدانه وبين التحول إلى متعة ثقافية جماهيرية، كما هو شأنه في بلدان العالم المتقدم. ومرد هذه الحالة إلى عوامل متعددة، لعل أخطرها ضحالة الثقافة المسرحية السليمة لدى كثير من العاملين عندنا في المسرح وضعف اتصالهم بالمسرح العالمي المتتطور. وثمة سبب آخر من أسباب أزمتنا المزمنة في مجال المسرح، هو افتقار مسرحنا العربي، بدرجة أو أخرى، إلى جمهور مستثير، يستطيع تمييز الصحيح من الزائف ويساعد فنان المسرح على معرفة مدى توفيقه أو إخفاقه من خلال الإقبال على عمله أو الانصراف عنه. وهذا الواقع المؤسف ليس إلا نتيجة منطقية لرداءة الأعمال المسرحية، التي تعرض على الجمهور، ولكنه في الوقت نفسه سبب يساعد على استمرار تردي المسرح وتفاقم أزمته.

ولا يسعنا أن نغفل عاملًا سلبيًا آخر يتمثل في طائفة من النقاد المزعومين، الذين انتهزوا فرصة خلو الساحة وغياب المقاييس السليمة فاندفعوا إلى ممارسة ما يتوجهونه نقداً مسرحياً،

تسوّقهم أهواهم الشخصية تارة وقلة حظّهم من الثقافة المسرحية تارة أخرى. ومن غريب ما لاحظته أن بين هؤلاء النقاد من لم يدرسوا الفن المسرحي في معاهد متخصصة ولم يمارسوا العمل الفعلي في المسرح، ومع ذلك فإن الصحافة لا تخجل عليهم بمساهمات يدللون فيها بأرائهم، التي هي أشبه بوصفات يكتبها أطباء دجالون. وتبرز خطورة هذه المسألة إذا تذكّرنا أن النقد هو الوصلة التي يهتمّ بها فنانو المسرح في البلدان ذات التقاليد العريقة في هذا المضمار. وكيفي أن نشير إلى أن الفرق المسرحية -في برودوائي مثلًا- تسهر ليلة العرض الأول لمسرحية جديدة حتى الفجر لتطلع على ما يقوله نقاد الصحف في عملها الجديد، لأن نجاح المسرحية أو فشلها يتوقفان بالدرجة الأولى على رأي النقاد فيها. إن هذه العوامل الثلاثة التي ذكرناها أدت إلى بقاء المسرح العربي عموماً على حالته الراهنة، التي يتجاوزها تياران أساسيان: تيار المسرح الكوميدي التجاري، الذي يراد به اجتذاب الناس البسطاء إلى شباك التذاكر، وهو تيار يغلب عليه التهريج والتقاهة والنكات الفجة، والماجنة أحياناً، وتيار المسرح التجريبي، الذي يحفل -في الغالب- بصنوف البدع ومحاولات التجديد الساذجة التي لا علاقة لها بفن المسرح الحقيقي.

الدكتور رشيد ياسين

دعوة إلىوعي الذات - فصول في نظرية الدراما والنقد المسرحي
منشورات اتحاد الكتاب العرب 2000

السينما

تقنع السينما المشاهد من رتابة إيقاعه اليومي لتدخله في إيقاعات جديدة ذات واقع متخيّل وهي بذلك تبقى من بين أكثر المجالات الإبداعية دعوة للحلم. فالفضاءات الرحيبة التي تنقل السينما المشاهد إليها ومنطق الأحداث الخاص بها الذي تعرضه أمامه متفسّر لتطلعاته الخرافية أيضاً. ولتطلعاته الدائمة في البحث عن الحقيقة وعن حريرته المطلقة ولا شك في أن حل الإشكال الدائم لدى المشاهد القائم بين واقع الحياة بترسيماتها وقلقها وخوفها وتعقيداتها وقيوداتها من جهة وبين واقع البحث عن الطمأنينة والخلاص الأبعدي والحرية المطلقة جعلت السينما كفن هام كما المسرح تبحث عن تقنية تمكنها من التقديم شبه الواقعى لأحداث أسطورية خرافية والتعبير الأسطوري الخرافي لأحداث واقعية أي كل ذلك قد جعل السينما تبحث عن تقنيتها التي تستطيع أن تعمل بشكل منسجم لترسيخ أسطورتها لذاتها في

الوقت الذي تعلم فيه على إعادة تركيب الأسطورة من خلال أفلمتها وأفلمة الرواية الخرافية. من هذا المنطلق كانت السينما الغربية سباقة للاستفادة من ثروتنا الكبيرة من التراث العربي والمشرقي تلك الثروة التي تشكل مجلماً وعييناً جمعياً: (الأبطال والآلهة والحيوانات والخيالات والأوهام والأحلام والانفعالات...) لقد أفادت تلك السينما كفن تركيبى بالدرجة الأولى من حكايات ألف ليلة وليلة حين تحولت تلك الحكايات إلى رؤية سينمائية معاصرة على يد المخرج الإيطالي بازوليني وكذلك من أفلامه الأخرى عقدة أوديب ورحلات السنديbad السبع 1958 للمخرج شارل شفيتزرو علي بابا والأربعين حرامي 1954 للمخرج كلود أوننان لارا ولص بغداد لميشيل باول. وفي التراث العالمي نرى كيف استفادت السينما من الإلياذة والأوديسة ودون كيشوت وسبارتوكوس والفاتنة والوحش والعودة الأبدية وأسطورة جل جامش وأسطورة دراكولا ومصاصي الدماء والخفاياش وما إلى ذلك.

يواجه الباحث في الانتاج العربي في ميدان السينما عدة عوائق. وبينما أن أساس الصعوبة يعود إلى موقع هذا الفن على خارطة الثقافة العربية فال الفكر العربي المعاصر لم يقارب حتى الآن هذا الفن بوصفه يستبطن في ذاته أبعاداً متعددة ومتداخلة رغم أن السينما أصبحت تشكل حالياً عنصراً دالاً لا يمكن طمسه داخل بنية الثقافة العربية وقد يعود هذا التماضي إلى خصوصية الفن السابع بوصفه من عناصر الحداثة التي يستدعي التعامل معها نمطاً سلوكيَا محدداً وتوظيفاً للأشياء والكلمات قد يريك أحياناً مرجعية الإحالة والفهم وينقض بعض العادات والتصورات علاوة على هذا فالرقابة بوصفها جزء من بنية السلطة السياسية قد حدّت في غالب الأحيان من قدرة السينما على الكشف والإظهار وفي مستوى أقلّ تعميمياً نجد عوائق أخرى ترتبط ببعض الأسئلة التي مازالت محل نقاش بين النقاد العرب حول تحديد بعض المفاهيم الضرورية لتعقل الانتاج السينمائي العربي وترتبط هذه الأسئلة بهوية هذا الفن ومعرفة التغيرات التي تحددها فهل هي لغة الشريط أم موضوعه أم انتماء المخرج أم الجهة التي تولّت تمويله. كما ترتبط أيضاً بكيفية قراءة تعدد الأصوات داخل السينما العربية: فهل هي واحدة موحدة؟ أم أن هذا الكلّ يخفي تعددًا يفرض الحديث عن سينماً آتٍ عربية؟

مجلة الفكر العربي
سبتمبر 1993